

مصادر تهويل لتجارة غزة الخارجية وعمليات الاستيراد . وقد تزايدت مصادر التمويل بمقدار ما تزايدت قيمة صادرات قطاع غزة ، وبمقدار ما يحوله الموظفون الغزيون في الخارج ، خصوصا وان هناك الزاما قانونيا لمصدري الحمضيات باعادة قيمة صادراتهم بشكل سلع ، وبالمقابل فهناك الزام اجتماعي للموظفين في الخارج بتحويل الاموال الى ذويهم ، حيث كانت تتصاعد تلك النسبة طردا ، مع تزايد اعداد الموظفين في الخارج ، وتزايد صادرات القطاع من الحمضيات .

٤ — الاجراءات الاشتراكية التي اتخذتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة تركت أثارا عميقة على سعيد الحياة الاقتصادية في القطاع ، فقد أدت سياسية الجمهورية العربية المتحدة لضبط عمليات الاستيراد والتصدير وتوجيهها بما يخدم مقتضيات خطة التنمية في الجمهورية العربية المتحدة ، الى تزايد واردات ج.م.ع.م. من السلع الضرورية والاستثمارية من ناحية ، ونقص في السلع الاستهلاكية وخصوصا الكيماوية منها من ناحية أخرى . وبحكم العلاقات الادارية بين مصر والقطاع ، وبحكم ان العملة المتداولة في المنطقتين هي واحدة ، أصبح قطاع غزة هو الممون الرئيسي للسوق المصرية من بعض السلع ، الامر الذي أدى الى نمو الواردات من بعض السلع بحجم اكبر بكثير من احتياجات القطاع . وكذلك ، احدث تبدل كبير على هيكلية واردات قطاع غزة ، فقد تزايدت نسبة بعض السلع بدرجة كبيرة جدا ، وعرف القطاع انواعا جديدة من المستوردات لم يكن يعرفها من قبل . ومن هنا فان الحديث عن سوق تجارة قطاع غزة لا يعني سوق استهلاك محدود بحوالي ٤٠٠ ألف شخص هم عدد سكان القطاع في منتصف الستينات ، بل يتجاوز هذا الرقم بكثير .

٥ — ان الاجراءات الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة أدت الى تدني قيمة العملة المصرية ، واصبح هناك سعران للصرف ، السعر الرسمي وسعر السوق السوداء ، والذي يبلغ حوالي ضعف السعر الرسمي . وقد أدى هذا الوضع الى تضائل عمليات تحويل النقود بالطرق الرسمية ، وتزايدت عمليات المقاصة في الخارج ونمو السوق السوداء . والتي كان يشرف عليها كبار التجار الذين يستلمون مدخرات الموظفين في الخارج ، وبالعملة الحرة ، ويقومون بتسليم قيمة هذه المدخرات ، وحسب اسعار السوق السوداء ، وبالجنينة المصري ، الى اهالي الموظفين في القطاع . وقد كان من الصعب على الادارة المصرية ان تضبط عملية المقاصة هذه ، او ان تتجاهل قيمة هذه الارصدة المجمدة في الخارج في وقت تزايد الكتلة النقدية في سوق غزة ، وتزايد معها بالتالي القدرة الشرائية لسكان القطاع .